الأمم المتحدة S/2019/218

مجلس الأمن

Distr.: General
7 March 2019
Arabic
Original: English

بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام

أولا – مقدمة

١ – يغطي هذا التقرير، المقدم عملاً بالفقرة ٥٩ من قرار مجلس الأمن ٢٤٠٩ (٢٠١٨)، التطورات الرئيسية التي جرت في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من ٤ كانون الثاني/يناير إلى ٨ آذار/مارس ٢٠١٩. ويعرض التقرير التقدم المحرز في تنفيذ ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ تقريري المؤرخ ٤ كانون الثاني/يناير (S/2019/6)؛ ويقدم نظرة عامة عن التطورات السياسية التي جرت منذ تقرير المعلومات المستكملة الذي قدمته في ١٩ شباط/فبراير (S/2019/159) عن التقدم المحرز في العملية الانتخابية وتنفيذ الاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦؛ ويعرض التقدم المحرز على صعيد التعديلات المدخلة على أولويات البعثة ووضعيتها ووجودها، بالإضافة إلى سعيها إلى تنفيذ نهجها الشامل إزاء حماية المدنيين؛ ويقدم معلومات عن أداء الأفراد النظاميين التابعين للبعثة.

ثانيا – التطوُّرات الرئيسية

ألف – الحالة السياسية

٢ – تميزت الحالة السياسية بالأنشطة المرتبطة بتقلد الهيئات التشريعية على الصعيد الوطني والإقليمي مهامها، والدعاوى التي أقيمت أمام المحكمة الدستورية ومحكمة الاستئناف فيما يتعلق بنتائج الانتخابات التشريعية الوطنية والإقليمية، والاحتجاجات على نتائج الانتخابات الرئاسية، والمبادرات التي اتخذها الرئيس فيليكس تشيسيكيدي عقب تنصيبه.

٣ – وافتتحت الدورات الاستثنائية للجمعية الوطنية ومعظم الجمعيات الإقليمية في ٢٨ و ٣٠ كانون الثاني/يناير، على التوالي، للتحقق من صحة ولاية البرلمانيين، وانتخاب المكاتب المؤقتة للجمعيات والتصويت على مختلف قواعد النظام الداخلي. وتنظر المحاكم في أكثر من ١ ٠٠٠ شكوى ضد نتائج

120319 120319 19-03865 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الانتخابات التشريعية، حيث تم تنصيب أعضاء الجمعيات مؤقتا. ومن المتوقع أن تصدر المحاكم قراراتها بحلول ٢٣ آذار/مارس.

٤ - وتسترشد عملية الاختيار المشترك لـ ٦٥ من الزعماء التقليديين في مجالس المقاطعات التي جرت وسط ادعاءات تشكك في صحة بعض الترشيحات، بالأحكام ذات الصلة من الدستور والقوانين الانتخابية. وفيما يتعلق بالانتخابات غير المباشرة لعضوية مجلس الشيوخ وحكام الولايات ونواب حكام الولايات، تم تسجيل ١ ٠٦٩ مرشحا في ١٣ شباط/فبراير وقبلتهم اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات للتنافس على ما مجموعه ١٦٠ منصبا (١٠٨ لمجلس الشيوخ و ٢٦ حاكما و ٢٦ من نواب الحكام).

٥ - وواصلت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات والحكومة الأعمال التحضيرية لإجراء الانتخابات المتأخرة في مدينة بيني، في مقاطعة كيفو الشمالية وفي إقليم يومبي في مقاطعة ماي - ندومبي في موعد لا يتجاوز ٣١ آذار/مارس، ما لم تحدث أي ظروف غير متوقعة.

٦ - وأعلن الرئيس تشيسيكيدي في الأيام الأولى من رئاسته، عن عزمه على ممارسة كامل مسؤولياته بوصفه القائد الأعلى للجيش والشرطة. وكرر استعداده لتحسين ظروف عمل أفراد قوات الأمن والدفاع والعمل على مسائل الأمن القومي التي كانت الموضوعات الأساسية خلال حملته الانتخابية. وقام في هذا الصدد، بعقد اجتماع في ٢٥ كانون الثاني/يناير للمجلس الأعلى للدفاع كانت رئاسته على المستوى الوزاري. وفي الاجتماع الذي عقد في ١ شباط/فبراير مع رئيس أركان القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وغيره من كبار الضباط، تكلم الرئيس تشيسيكيدي بالتفصيل عن تحديات الأمن القومي وحث القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية على أداء واجباتها وفقا للدستور. وذكر فيتال كاميرهي، مدير ديوان الرئيس، أن الاستمرارية والزمالة بين فرق الأمن التابعة للإدارات المنتهية ولايتها والمقبلة ضروريان للتصدي للتحديات الأمنية التي يواجهها البلد.

٧ - وفي الفترة من ٥ إلى ٨ شباط/فبراير، قام الرئيس تشيسيكيدي في أول زيارة رسمية له إلى الخارج منذ توليه مهام منصبه، والتقى برؤساء أنغولا وكينيا وجمهورية الكونغو، لمناقشة المسائل التي تحظى باهتمام مشترك، ولا سيما تعزيز الشراكات واتفاقات التعاون الثنائية. وفي ١٠ شباط/فبراير، حضر الرئيس اجتماع القمة الثانية والثلاثين لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، حيث كرر تعهده بالعمل نحو توطيد السلام وسيادة القانون والديمقراطية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتم أثناء مؤتمر القمة، تعيين الرئيس كنائب ثان لرئيس مكتب جمعية رؤساء وحكومات الدول تمشيا مع ممارسات تناوب رئاسة الاتحاد الأفريقي. وفي ٢٦ شباط/فبراير، قام الرئيس بزيارة ناميبيا والتقى بالرئيس هاج جينغوب، رئيس الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، لتبادل الآراء حول القضايا ذات الاهتمام المشترك.

٨ - وقام مارتن فايولو زعيم المعارضة الذي واصل الاحتجاج على نتائج الانتخابات الرئاسية التي جرت في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، مدعيا بأنه الرئيس الشرعي لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بتنظيم مسيرة سياسية في ٢ شباط/فبراير في كينشاسا ودعا السكان إلى المشاركة في المظاهرات السلمية في جميع أنحاء البلد للمطالبة باحترام إرادة الشعب كما عبر عنها في الانتخابات. وفي ٦ فبراير/شباط، رفع دعوى أمام المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان من أجل ''الحفاظ على حقوقه وعلى صحة أوراق الاقتراع''. لكن جمهورية الكونغو الديمقراطية لم تصادق على البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن إنشاء المحكمة، ولم تصدر بعد إعلانًا بالموافقة على قيام الأفراد برفع دعاوى أمام

المحكمة. وقبيل انعقاد قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي، بعث برسالة مؤرخة ٨ شباط/فبراير يطلب فيها من الاتحاد الأفريقي إنشاء لجنة خاصة للتحقق من نتائج الانتخابات الرئاسية والنظر في إمكانية إجراء انتخابات جديدة في غضون ستة أشهر. وفي الفترة ما بين ١٥ و ٢٥ شباط/فبراير، قام بتنظيم مسيرات سياسية في عدة مدن في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك بوتيمبو وبيني وغوما ومتادي، للاحتجاج على نتائج الانتخابات الرئاسية. وبينما استمر في التنديد بنتيجة الانتخابات، ظهرت انشقاقات فيما بين أعضاء التحالف الذين دعموه خلال العملية الانتخابية. وأحاط بعض أعضاء الائتلاف، المقربون من زعيم المعارضة، مويسي كاتومبي، علما بانتخاب الرئيس تشيسيكيدي من خلال ما وصفوه بأنه عملية شابتها مخالفات وأعربوا عن شكوكهم في الأسلوب الذي يتبعه مارتن فايولو. ومع ذلك، فقد ظل مصمماً على تأكيد ''صحة الاقتراع''.

٩ - وفي ١٧ شباط/فبراير، في كينشاسا، قام الرئيس السابق جوزيف كابيلا بزيارة الرئيس تشيسيكيدي. وقد تمت الزيارة في سياق المناقشات الجارية فيما بين الأحزاب السياسية وداخلها وبين المنابر السياسية حول إيجاد أغلبية حاكمة في الجمعية الوطنية وتشكيل حكومة جديدة.

١٠ - وفي الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ شباط/فبراير، في كينغاكاتي، في مقاطعة كينشاسا، عقد الرئيس السابق كابيلا اجتماعا لأعضاء منتدى الجبهة المشتركة من أجل الكونغو، الذي فاز بالأغلبية المطلقة من المقاعد في الجمعية الوطنية. وقرر أعضاء المنتدى تحويله من ائتلاف انتخابي إلى مجموعة سياسية.

١١ - وفي ٢٢ شباط/فبراير، في كينشاسا، أبرمت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسفارة بلجيكا اتفاقا بشأن طرائق إعادة فتح دار شنغن، والخدمة القنصلية المشتركة للاتحاد الأوروبي، الذي قامت السلطات الوطنية بإغلاقها في عام ٢٠١٨ وسط تصاعد التوترات بين الحكومة وبلجيكا والاتحاد الأوروبي حول قضية التدابير التقييدية التي فرضها الاتحاد ضد بعض كبار المسؤولين السياسيين والعسكريين الكونغوليين. وفي اليوم نفسه، فرضت وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية قيودا على منح تأشيرات الدخول لكل من أوبين ميناكو، رئيس مجلس النواب المنتهية ولايته، وبينوا لوامبا بيندو، رئيس المحكمة الدستورية؛ وكورنيل نانغا رئيس اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات؛ ونوربرت باسنجيزي كاتينتيما، نائب رئيس اللجنة؛ ومارسيلين موكولو باسنجيزي، مستشار رئيس اللجنة؛ محتجة بمشاركتهم المزعومة في الفساد الكبير المتعلق بالعملية الانتخابية. وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير، رحبت وزارة خارجية الولايات المتحدة بتصديق المحكمة الدستورية على انتخاب فيليكس تشيسكيدي بصفته الرئيس المقبل لجمهورية الكونغو الديمقراطية وشجعت على أن تكون الحكومة شاملة للجميع وأن تتصدى لمعالجة المخالفات الانتخابية. وفي ٢٣ شباط/فبراير، أصدرت اللجنة بلاغا، تدحض فيه مزاعم الفساد وأفادت بأن تقريرا عن سير العملية الانتخابية من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٩ سيقدم إلى الجمعية الوطنية وينشر لاحقا. وقام لامبرت ميندي، وزير الإعلام والمتحدث باسم الحكومة، بدعوة الكونغوليين إلى الصمود في وجه ما وصفه بالعقوبات غير القانونية وغير الشرعية. وقام مارتن فايلو من جانبه، بدعوة حكومة الولايات المتحدة إلى توسيع نطاق الإجراءات التقييدية لتشمل أولئك الذين نظموا واستفادوا من الفساد المزعوم. وقام أندريه آلان أتوندو، أحد كبار أعضاء الجبهة المشتركة من أجل الكونغو، بدعوة الحكومة إلى الاستجابة ''بحزم وبشكل مناسب'' لهذه التدابير بهدف الحفاظ على كرامة الشعب الكونغولي.

١٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت ليلى زروقي، ممثلتي الخاصة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية مساعيها

الحميدة مع الجهات الفاعلة السياسية وفقا لولايتها، من أجل دعم عملية الانتقال السياسي في أعقاب انتخابات ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

باء – التطورات الاقتصادية

١٣ – في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أصدر المصرف المركزي الكونغولي بيانات عن التطورات الاقتصادية أثناء العام. وفي تطور إيجابي، انخفض معدل التضخم من ٥٤,٥ في المائة في عام ٢٠١٧ إلى ٧,٢ في المائة في عام ٢٠١٨، نتيجة لتنسيق السياسات النقدية والمالية. ومن منظور الميزانية، تجاوز الإنفاق العام الإيرادات، مما أدى إلى عجز عام بنسبة ٢ في المائة.

جيم – الحالة الأمنية

١٤ – تحسنت الحالة الأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وظلت مستقرة نسبيا بعد إعلان نتائج الانتخابات. وفي الجزء الغربي من البلد، ظلت الحالة الأمنية هادئة نسبيا، رغم اندلاع أعمال العنف في كيكويت بمقاطعة كويلو في أعقاب نشر النتائج المؤقتة للانتخابات الرئاسية في ١٠ كانون الثاني/يناير. واستقرت الحالة الأمنية في إقليم يومبي، بمقاطعة ماي – ندومبي، لكنها لم تتحسن بشكل ملحوظ منذ الاشتباكات العنيفة التي وقعت يومي ١٧ و ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وأسفرت عن مقتل ما لا يقل عن ٥٣٥ شخصا. وأعرب بعض الجماعات المسلحة والميليشيات الكونغولية، لا سيما في منطقة كاساي، عن استعدادها لإلقاء أسلحتها واستسلمت في بعض الحالات. غير أن الجماعات المسلحة الكونغولية، رغم أنها أقل نشاطا، لا تزال تثير شواغل أمنية في مقاطعة إيتوري، ومنطقة كاساي، ومقاطعات مانيما، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية، وتنغانيقا. ولا تزال الأنشطة التي تضطلع بها الجماعات المسلحة الأجنبية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما هجمات تحالف القوى الديمقراطية على قوات الأمن الوطنية والمدنيين وبعثة الأمم المتحدة، تشكل مصدرا للقلق. كما استمرت أنشطة الجماعات المسلحة الأجنبية من بوروندي في إحداث تأثير خطير على الحالة الأمنية في الجزء الجنوبي من مقاطعة كيفو الجنوبية.

كيفو الشمالية

١٥ – في مقاطعة كيفو الشمالية، لا تزال الحالة الأمنية في منطقة الشمال الكبرى تثير القلق بسبب الهجمات التي يُشتبه في أن تحالف القوى الديمقراطية يشنها ضد المدنيين، ودوريات القوات المسلحة وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وخاصة في المنطقة الواقعة بين مدينة بيني والحدود مع مقاطعة إيتوري. وقام عناصر يشتبه بأنهم من تحالف القوى الديمقراطية بشن هجمات على مواقع للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في محاولة لتحرير أنفسهم من الضغط العسكري والحصول على الإمدادات. وفي ٩ كانون الثاني/يناير، قام عناصر يشتبه بأنهم من تحالف القوى الديمقراطية، بشن هجمات متزامنة على ثلاثة مواقع للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بالقرب من ماي سافي (على بعد ٧ كم من شمال شرق إرينغيتي)، مما أسفر عن مقتل ٧ مدنيين على الأقل و٤ من جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإصابة ١١ مدنيا و ٨ من جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بجراح، والادعاء بخطف ٧ مدنيين. وفي ٢١ كانون الثاني/يناير، قام عناصر يشتبه بأنهم من تحالف القوى الديمقراطية بشن هجوم على موقع للقوات المسلحة

لجمهورية الكونغو الديمقراطية في مابوبو (على بعد ٦ كيلومترات إلى الشرق من ماي – مويا)، مما أسفر عن مقتل ١٦ جنديا على الأقل وإصابة ١٤ آخرين بجراح. وفي الفترة من ٢ إلى ١٧ شباط/فبراير، وقعت اشتباكات بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وعناصر يشتبه بأنهم من تحالف القوى الديمقراطية، أسفرت عن مقتل ما لا يقل عن ٩ جنود من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في كاسينغا (على بعد ٧ كيلومترات إلى الشرق من بيني)، ومابوبو (على بعد ٦ كيلومترات إلى الشرق من ماي – مويا) وفي ماسولوكويدي (على بعد ٣ كيلومترات إلى الشرق من مافيفي).

١٦ - كما قام عناصر يشتبه بأنهم من تحالف القوى الديمقراطية باستهداف المدنيين، بما في ذلك بشن هجمات على المراكز السكانية. وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير، قُتل ثلاثة مدنيين في كمين في كيسيكي (على بعد ١٠ كيلومترات شمال أويشا) وقتل اثنان من المدنيين على طريق مباو – كامانغو في ٢٨ كانون الثاني/يناير، وبذلك يرتفع العدد الإجمالي للمدنيين الذين قُتلوا على يد عناصر يشتبه بأنهم من تحالف القوى الديمقراطية إلى ٣٩ شخصا. وفي ٨ كانون الثاني/يناير، تعرضت إحدى وحدات لواء التدخل التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي توفر الدعم للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لإطلاق النار على بعد كيلومتر واحد إلى الشمال من قاعدة البعثة في مافيفي. وخلال الهجوم، قتل المهاجمون ١٠ مدنيين واختطفوا مدنيا آخر في المنطقة. ووقع هجوم ثان بالقرب من مافيفي في ١٨ شباط/فبراير، حيث قتل مدنيان واختطفت امرأة واحدة وأصيب مدني آخر بجراح. وفي ٢٤ شباط/فبراير، قامت عناصر يفترض أنها تابعة لتحالف القوى الديمقراطية بالهجوم على مافيفي أسفر عن مقتل رجلين على الأقل. وفي ١٦ و ١٧ كانون الثاني/يناير، قامت عناصر يُشتبه في انتمائها لتحالف القوى الديمقراطية بإطلاق أعيرة نارية في قاعدة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على طريق مباو – كامانغو (على بعد ٤٥ كيلومتراً إلى الشمال الشرقي من بيني) وعلى إحدى دوريات البعثة. وقامت قوات البعثة بصد المهاجمين.

١٧ - وفي منطقة بيتي نورد بمقاطعة كيفو الشمالية، واصلت المليشيات العمل في مناطق بويتو وكيوانجا ونيابيوندو وروبايا وحديقة فيرونغا الوطنية. وفي أوائل كانون الثاني/يناير، قامت مجموعة كبيرة تتألف من عناصر تابعة للمجلس الوطني للدفاع عن التجديد والديمقراطية، وهي مجموعة منشقة تابعة للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، ومُعاليهم، وغيرهم من المدنيين المرافقين، بالانتقال من كيفو الشمالية إلى كيفو الجنوبية. ويُدّعى بأن هذه الحركة كانت مدفوعة بالضغوط العسكرية على المجلس الوطني للدفاع عن التجديد والديمقراطية من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وجماعة ماي ماي ندوما للدفاع عن الكونغو – فصيل التجديد.

١٨ - وقامت جماعات مسلحة أخرى تسعى إلى ملء الفراغ في المناطق التي جلى عنها المجلس الوطني للدفاع عن التجديد والديمقراطية بالتنافس على السيطرة عليها، مما أسفر عن تعرض المدنيين لتهديدات إضافية. وفي هذا السياق، لا تزال تحدث اشتباكات عنيفة في الأجزاء الشمالية والغربية من ماسيسي بين فصيل مابينزي وفصيل كانون الثاني/يناير التابعين لتحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذي سيادة، بدعم من جماعة ماي ماي ندوما للدفاع عن الكونغو – فصيل التجديد، وعناصر جماعة ماي ماي – فصيل نياتورا على التوالي. ومنذ أوائل عام ٢٠١٩، أدت هذه الاشتباكات إلى مقتل أكثر من ٦٠ شخصا. ففي الفترة بين ٢٤ و ٢٦ كانون الثاني/يناير على سبيل المثال، اشتبكت الفصائل المتناحرة في نيابورا، منطقة كالونغا، وكذلك في نيابيكيري وشينغيشا، في محلة لوكويتي. وفي يومي ١ و ٢

شباط/فبراير، اشتبك فصيل التجديد التابع لجماعة ندوما للدفاع عن الكونغو وحلفاؤه مع فصيل كانون الثاني/يناير التابع لتحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذي سيادة، بالقرب من نينغوي، بإقليم ماسيسي. وقد أثر هذا الوضع على امتداد الطريق الرئيسي بين كيتشانغا ومويسو، مما أسفر عن حرمان السكان المحليين في المنطقة من الوصول إلى حقولهم. وفيما يتعلق بأنشطة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، على الرغم من استسلام بعض أفرادها، ونجاح القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في إضعاف الجماعة إلى حد كبير، فقد احتفظت بالسيطرة على الجيوب المتبقية في كيفو الشمالية، ولا تزال تشكل تهديدا للمدنيين.

كيفو الجنوبية ومانييما

١٩ - في كل من مقاطعتي كيفو الجنوبية ومانييما، كانت الحالة هادئة بوجه عام. إلا أن الجماعات المسلحة المحلية والأجنبية ظلت ناشطة، لا سيما في فيزي وأوفيرا ومناطق تعدين الذهب الخاضعة لسيطرة ماي ماي فصيل رايا موتومبوكي أو عناصر أخرى من الماي ماي وفي مناطق عسكرية على شاكلة سلامابيلا، في مانييما.

٢٠ - وفي أقاليم فيزي وكاباماري وشابوندا وأوفيرا، اشتبك فصيل ماي ماي رايا موتومبوكي أو عناصر أخرى من الماي ماي مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وارتكب انتهاكات ضد المدنيين. وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير، نصب مقاتلو فصيل ماي - ماي تشوي كمينا لقافلة تابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية قادمة من كابامبار إلى بيني ميندي (على بعد ٣٥ كيلومترا إلى الجنوب من كيلمبوي). وأُفيد بأن ثلاثة من عناصر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أصيبوا بجراح وقُتل عنصر من عناصر الماي ماي أثناء الكمين. وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير، قام مسلحون مجهولون بإطلاق النار على جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية مما أسفر عن مقتل ثلاثة جنود في حي كاسينغا في بلدة أوفيرا واستولوا على أسلحتهم.

٢١ - وخلال ليلة ٣١ كانون الثاني/يناير - ١ شباط/فبراير، انتقل المقاتلون التابعون للمجلس الوطني للدفاع عن التجديد والديمقراطية ومعاليهم بالإضافة إلى مرافقين من المدنيين، من إقليم ماسيسي في كيفو الشمالية إلى مرتفعات كاليه في كيفو الجنوبية. وأدت حركة المجموعة إلى كيفو الجنوبية إلى زيادة التوتر في المنطقة. ورغم أنه لم يتم الإبلاغ إلا عن وقوع اشتباكات متقطعة، فإن استمرار الحركة إلى كيفو الجنوبية وداخلها، في كاليه والمرتفعات، يدل على وجود خطر متزايد على المدنيين.

٢٢ - وفي المرتفعات الجنوبية من كيفو الجنوبية، أثر القتال الذي وقع مؤخرا بين الجماعات البوروندية المتنافسة الناشطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والذي شاركت فيه أيضا جماعات ماي ماي المحلية، تأثيرا خطيرا على الحالة الأمنية، وأدى إلى نزوح أكثر من ٠٠٠ ٢٥ شخص من مجتمعاتهم.

٢٣ - وفي مانييما، في ٢٧ كانون الثاني/يناير، تم استسلام ٤٦ من عناصر فصيل ماي - ماي مالايكا، بما في ذلك خمسة أطفال مرتبطين بالمجموعة، يرافقهم ١٠ من المعالين، إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في سامبا (على بعد ٤٢ كيلومترا إلى الجنوب الغربي من كاسونغو)، سعيا إلى تسريحهم.

مقاطعات إيتوري وأويلي السفلى وأويلي العليا

٢٤ - شهد الجزء الجنوبي من إقليم إيرومو في مقاطعة إيتوري انخفاضا ملحوظا في نشاط الميليشيات وانتهاكات حقوق الإنسان، نتيجة للحوار المستمر بين الحكومة وقوة المقاومة الوطنية في إيتوري. وفي كانون الثاني/يناير، قام عناصر من قوة المقاومة الوطنية في إيتوري الذين وافقوا على إعادة تجميع صفوفهم في مواقع ما قبل التجميع قبل توقيع اتفاق سلام متفاوض عليه، بنهب ثلاث قرى على الأقل بالقرب من أفيبا وغيتي واغتصاب فتاة في الخامسة عشرة من عمرها. وعلاوة على ذلك، ظلت الحالة الأمنية في إقليم دجوغو متوترة، حيث اندلعت هجمات زُعم أن ميليشيات واليندو شنتها على مواقع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في كانون الثاني/يناير. وقامت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بدورها بشن عمليات عسكرية في عدة مناطق تحتلها ميليشيات واليندو على طول شاطئ بحيرة ألبرت. وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير، قُتل مانو، الزعيم السابق لفصيل ماي ماي سيمبا، أثناء اشتباك مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في بينديلي (على بعد ٢٠٥ كيلومترات إلى الجنوب الغربي من مامباسا).

٢٥ - وفي مقاطعتي أويلي السفلى وأويلي العليا، اتسم النصف الثاني من كانون الثاني/يناير وشهر شباط/فبراير بزيادة في عدد الحوادث الأمنية التي عُزيت إلى عناصر يشتبه في أنها تابعة لجيش الرب للمقاومة، بما في ذلك حالات نهب واختطاف. وشنت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية عمليات عسكرية رداً على هذه الهجمات. ويشكل وجود مجموعات فرعية من جيش الرب للمقاومة وعناصر مسلحة أخرى تهديدًا مستمرا للمدنيين.

مقاطعة تنغانيقا

٢٦ - وفي مقاطعة تنغانيقا، استمر النزاع القبلي بين لوبا وتوا، بقيام كل من الجانبين بالتجنيد وشن الهجمات ضد المدنيين وقوات الأمن، في الغالب في بنديرا وعلى محور كاليمي - موبا. وفي يومي٢ و ٣ كانون الثاني/يناير، نصب رجال ميليشيا 'توا' كمينا لسيارات مدنية على طول طريق كاليمي - موبا، وقتلوا ٤ مدنيين وأصابوا ١١ آخرين بجراح. وفي ٤ كانون الثاني/يناير، قام رجال ميليشيا 'توا' بمهاجمة موقع للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في موهالا (على بعد ٧٥ كيلومتراً إلى الشمال الغربي من كاليمي). وبالإضافة إلى ذلك، كانت جماعات ماي ماي ناشطة في المنطقة مع قيام عناصر ماي ماي، فصيل فيمبو نا فيمبو في ٢ كانون الثاني/يناير، بإزعاج المدنيين ونهب المؤن في قرية مولانج (على بعد ١٨ كم جنوب كاليمي) وفي قرية كاسييو (على بعد ٦٥ كم جنوب كاليمي) في ٥ كانون الثاني يناير. وعلى الرغم من هذه الأنشطة، قام فصيل ماي - ماي فيمبو نا فيمبو، بإعلام البعثة عن رغبته في الدخول في مناقشات لنزع سلاحه. وفي ١٨ يناير/كانون الثاني، قيل إن رجال ميليشيا 'توا' المتحالفين مع ماي - ماي فصيل ياكوتومبا، داهموا موقع ماجنغو للتعدين (في الجزء الشمالي الشرقي من إقليم بنديرا). وما زالت هذه الحوادث تؤدي إلى نزوح السكان المحليين. وعقدت مختلف فصائل ماي ماي التي تعمل في الأجزاء الشمالية من إقليمي نيونزو وكاليمي اجتماعات. وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير، التقى بعض قادة ماي - ماي فصيل أبا نا بالي، الذين يعارضون الرئيس تشسيكيدي، في كاسونغو موكولي (على بعد ٢٨ كلم شمال غرب بنديرا) لتنشيط حركتهم. وفي مقابل ذلك، ناقش قادة آخرون من ماي -

ماي، فصيل أبا نا بالي خيارات الاستسلام الممكنة في ٢٨ كانون الثاني/يناير في كامبولو، وفي أوائل شباط/فبراير أشاروا إلى رغبتهم في بدء حوار مع السلطات المحلية بهدف نزع سلاحهم.

منطقة كاساي

٢٧ - في أعقاب الانتخابات، كانت منطقة كاساي، وهي معقل للرئيس تشيسيكيدي، هادئة نسبياً وشهدت استسلاماً عفوياً لمئات من أفراد ميليشيا كامينا نسابو، بينما أعرب كثيرون آخرون عن عزمهم على الاستسلام في مقاطعتي كاساي وكاساي الوسطى. وشجعت حكومات المقاطعات أعضاء كامينا نسابو على الاستسلام، لكنها كانت مرهقة على ما يبدو من جراء التحديات اللوجستية التي تفرضها الأعداد الكبيرة من رجال الميليشيات الذين تقدموا لنزع سلاحهم وتسريحهم. غير أن مقاطعة كاساي شهدت خلال هذه الفترة، استمرار العنف القبلي بين جماعات لوبا وتشوكوي وبيندي وتيتيلا وميليشياتها. وفي ١٠ كانون الثاني/يناير، قيل إن أشخاصا من جماعة لوبا هاجموا مجموعة من أفراد جماعة بيندي، مما زاد من خطر تصاعد الهجمات الانتقامية. وفي ١٢ كانون الثاني/يناير، أسفرت الإذاعات عبر وسائل الإعلام المحلية التي عملت على تشجيع شن الهجمات ضد جماعة لوبا، عن إثارة أحداث صغيرة في ١٣ كانون الثاني/يناير تمكنت الشرطة من السيطرة عليها. وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير، في تشيكابا، تعرض مقر إقامة أحد أعضاء الجمعية الوطنية من حزب الشعب للإعمار والديمقراطية، الذي أعيد انتخابه عن مدينة تشيكابا، للهجوم للمرة الثالثة من مجموعة من الأفراد يُدّعى بأنهم من جماعة لوبا، مما دفع إلى تدخل الشرطة لتفريق المجموعة. وزادت الحوادث وخطاب الكراهية في شباط/فبراير. وفي ١٩ فبراير/شباط في تشينيوتا، قُتل ١٥ مدنياً من لوبا، بينهم ٦ نساء، على أيدي أفراد افتُرض أنهم من ميليشيا 'بانا مورا'، بعد قيام صحفيين من جماعة تشوكوي بالتحريض على العنف عبر الإذاعة المحلية. وكانت التوترات عالية أيضاً في كاماكو، حيث اندلعت أعمال العنف في ٢٤ شباط/فبراير، بعد أيام فقط من استسلام أكثر من ٢٠٠ عنصر من عناصر كامووينا نسابو. وفي ذلك اليوم، حاولت مجموعة من أعضاء كامونيا نسابو السابقين جمع الطعام من المدنيين بالقوة وقامت باختطاف أحد زعماء تيتيلا في أحد الأسواق في كاماكو. وتدخلت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والأفراد الغاضبون من جماعات تيتيلا وتشوكوي. وقُتل ١٩ من أعضاء كامينا نسابو السابقين، من بينهم امرأة و٧ أطفال على أيدي القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي حادث منفصل، زُعم أن ٦ أشخاص آخرين ينتمون إلى جماعة لوبا قُتلوا على يد أفراد ينتمون إلى جماعتي تيتيلا وتشوكوي. ونتيجة لذلك، سعى المئات من المدنيين من لوبا وأعضاء سابقين في كامووينا نسابو إلى الحصول على ملاذ مؤقت حول قاعدة تابعة للبعثة في المنطقة. وتواصلت البعثة مع السلطات المحلية للمساعدة في نزع فتيل التوترات. وفي تطورات أخرى، كانت هناك تقارير عن أعمال تجنيد قامت بها ميليشيات بانا مورا.

دال - الحالة الإنسانية

٢٨ - لا تزال الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية محفوفة بالمخاطر نتيجة لاستمرار النزاعات بين المجتمعات المحلية، والأنشطة المزعزعة للاستقرار التي تقوم بها الجماعات المسلحة، والعمليات العسكرية التي تشنها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد هذه الجماعات، وعدد من نقاط الضعف. ولا يزال ما يقدر عددهم بـ ١٢,٨ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة والحماية الإنسانية. ولا يزال المتضررون من هذه الأزمة المعقدة والواسعة النطاق معرضين لسوء التغذية والأوبئة المزمنة،

ولا سيما أمراض الكوليرا والحصبة والحمى النزفية الفيروسية، كفيروس إيبولا. وتم في منتصف كانون الثاني/يناير، الانتهاء من تحديث خطة الاستجابة الإنسانية لمدة ثلاث سنوات، التي تتطلب ١,٦٥ بليون دولار لمساعدة ٩ ملايين شخص في عام ٢٠١٩.

٢٩ - وتشير التقديرات إلى أن ١٣ مليون شخص يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد في جميع أنحاء البلد، مع ارتفاع حاد لمستوياته في عام ٢٠١٨، مما يؤثر على ١٠١ إقليم من ١٤٥ إقليما في جميع أنحاء البلد. ويعاني أكثر من ٤,٣ مليون طفل كونغولي من سوء التغذية الحاد، بما في ذلك ١,٣ مليون حالة من حالات سوء التغذية الحاد الشديد.

٣٠ - وأفادت الإدارة العامة للهجرة، إلى أن أكثر من ٠٠٠ ٤٠٢ كونغولي عادوا من أنغولا حتى ٢ شباط/فبراير، في موجة عمليات الطرد التي بدأت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، إلى مقاطعتي كوانغو وكاساي، في المقام الأول، مما زاد من الضغط على الخدمات الأساسية المتاحة للمجتمعات المضيفة المحدودة أصلا، وإثارة المخاوف بشأن تصاعد التوترات القائمة بين المجتمعات. وكانت الأنشطة الإنسانية جارية لكنها ظلت تقتصر إلى حد كبير على مقاطعة كاساي. وقدم الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ الدعم لتمويل الخدمات في مقاطعات كاساي وكاساي الوسطى وكوانغو وكويلو بما يقرب من ١٠ ملايين دولار.

٣١ - ونجم عن صراع عرقي في منتصف كانون الأول/ديسمبر، بين جماعتي بانونو وباتيندي في إقليم يومبي، بمقاطعة ماي - ندومبي، ما لا يقل عن ٥٣٥ حالة وفاة مؤكدة. وأدى العنف أيضاً إلى نزوح عدد كبير من السكان، حيث يقدر عدد النازحين بنحو ٥٠٠ ١٢ شخص وقيام ما يقرب من ٠٠٠ ١٦ لاجئ بعبور الحدود إلى جمهورية الكونغو. وأُجري تقييم متعدد القطاعات مشترك بين الوكالات بقيادة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الفترة من ٢٨ كانون الثاني/يناير إلى ٢ شباط/فبراير. وأفاد التقييم بأنه تم تدمير ما يقرب من ٠٠٠ ١ منزل و ١٧ مدرسة وما يرتبط بها من هياكل المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، في حين أن ٤ مراكز صحية تم نهبها أو إتلافها في بلدات بونغيند ونكولو ويومبي. واستمرت المرحلة الأولى من الاستجابة الإنسانية، بما في ذلك من خلال تنفيذ الأنشطة الصحية المنقذة للحياة لمجتمعات النازحين والمجتمعات المضيفة.

٣٢ - واستمر تفشي فيروس إيبولا في مقاطعة كيفو الشمالية وفي المناطق المتاخمة في مقاطعة إيتوري، وأصبح الآن يؤثر على ١٩ منطقة صحية. وفي ٢١ شباط/فبراير، شملت بؤرة الوباء منطقتين صحيتين هما: بوتيمبو وكاتوا، وبلغ عدد الحالات المبلغ عنها ٨٥٩ حالة، بما في ذلك ٥٣٦ حالة وفاة، وبذلك يصل معدل الوفيات من المصابين بالوباء إلى ٦٢ في المائة. وفي ١٣ شباط/فبراير، تم اعتماد خطة الاستجابة الاستراتيجية الثالثة، التي أعدتها وزارة الصحة، بدعم تقني من منظمة الصحة العالمية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، بميزانية تقدر بمبلغ ١٤٧ مليون دولار لفترة ستة أشهر.

هاء - الحالة على صعيد حقوق الإنسان والعدالةُ والمؤسسات الإصلاحية

٣٣ - في كانون الثاني/يناير، أصدرت البعثة التقرير السنوي عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية لعام ٢٠١٨. ووثقت البعثة ٨٣١ ٦ انتهاكا لحقوق الإنسان، وهو ما يمثل زيادة مطردة منذ عام ٢٠١٤ (٣٦٠ ٢ انتهاكا موثقا). وكان الموظفون الحكوميون مسؤولين عن ٦١ في المائة من الانتهاكات، فيما كانت الجماعات المسلحة مسؤولة عن نسبة ٣٩ في المائة المتبقية: وقع ٧٩ في المائة من كل

الانتهاكات في المقاطعات المتضررة من النزاع، ولا سيما في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. وسُجلت زيادة كبيرة في عدد الانتهاكات في مقاطعات أويلي السفلى، وأويلي العليا، وكاساي، ومانييما، وتنجانيقا. وكانت زيادة بنسبة ٤ في المائة في عدد انتهاكات حقوق الإنسان المبلغ عنها التي ارتكبتها الجماعات المسلحة والميليشيات تشير إلى انتشار أنشطتها وتكثيفها، ما أدى إلى تأجيج العنف العرقي والطائفي في مقاطعات إيتوري، وكاساي، وكيفو الشمالية، وتنجانيقا. وفي عام ٢٠١٨، كان ١٦٩ ١ شخصا، منهم على الأقل ٢٠٨ نساء و ١٠١ طفل، ضحايا لعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء أو القتل التعسفي.

٣٤ - وفي عام ٢٠١٨، انخفض عدد انتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بالقيود المفروضة على المجال الديمقراطي (٠٣٥ ١ انتهاكا) انخفاضا طفيفا مقارنة بعام ٢٠١٧ (٣٧٥ ١ انتهاكا)، وهو ما يمثل رجوعا إلى مستوى عام ٢٠١٦ (١٠٢ ١ انتهاك). وهذا الانخفاض جدير بالملاحظة، بالنظر إلى أن عام ٢٠١٨ كان عام انتخابات. ورغم ذلك، يظل عدد الانتهاكات مرتفعا. وارتكب انتهاكات الحقوق السياسية، بما في ذلك استهداف الصحفيين، والمرشحين السياسيين، والمناضلين، ونشطاء المجتمع المدني الذين تعرضوا للمضايقة والتهديد والترهيب، في الغالب موظفون حكوميون، وعادة في ظل الإفلات من العقاب. وشابَ العامَ القمع العنيف للمظاهرات التي نُظمت في جميع أنحاء البلد. وخلال عام ٢٠١٨، ارتكبت الجماعات المسلحة ٥٤ انتهاكا لحقوق الإنسان مرتبطة بالمجال الديمقراطي، وهو ما يمثل زيادة كبيرة مقارنة بأربع حالات في عام ٢٠١٦. وارتُكب معظم تلك الحالات خلال فترة الحملة الانتخابية.

٣٥ - وفي تقريري المستكمل المؤرخ ١٥ شباط/فبراير بشأن التقدم المحرز في العملية الانتخابية وتنفيذ الاتفاق السياسي المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (S/2019/159)، قدمتُ معلومات عن التطورات المتصلة بحالة حقوق الإنسان في أعقاب إجراء انتخابات ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

٣٦ - وواصلت البعثة دعم الجهود التي تبذلها السلطات الكونغولية من أجل مكافحة الإفلات من العقاب والتصدي لحالات جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ففي ١ شباط/فبراير، حكم على العقيد السابق في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية مارسيل هاباروجيرا رانغيرا بالسجن لمدة ١٥ عاما لارتكابه جرائم حرب، بما في ذلك الاغتصاب وتجنيد واستخدام الجنود الأطفال، وغيرها من الجرائم العسكرية التي ارتكبت بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٤. وواصلت البعثة أيضا دعم المحاكمة الجارية لنتابو نتابيري شيكا ومن معه من المدعى عليهم المتهمين بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

٣٧ - وفي عام ٢٠١٨، توفي ٢٢٣ شخصا على الأقل أثناء الاحتجاز، ويرجع ذلك أساسا إلى الإصابة بمرضي السل والكوليرا، وعدم الحصول على الرعاية الصحية الملائمة، وعدم إمكانية الحصول على المياه النظيفة، وسوء التغذية. ولمعالجة المعدل المقلق البالغ ١٢ وفاة شهريا في سجن بونيا في إيتوري في الربع الأخير من عام ٢٠١٨، دعمت البعثة الفحص الطبي لـ ٣٨٣ سجينا.

٣٨ - وبدأت البعثة أيضا مشروعا مشتركا مع وزارة حقوق الإنسان وشركاء آخرين يهدف إلى إزالة الاكتظاظ في مراكز الاحتجاز من خلال التقليل من الحبس الاحتياطي لفترة طويلة.

٣٩ - وفي أعقاب إصدار الرئيس كابيلا لأمر رئاسي في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، تم إلغاء عقوبات ١٣١ ١ شخصا على الأقل، منهم على الأقل ٣٥ امرأة، وأفادت تقارير بأنه تم الإفراج عنهم.

واو – العنف الجنسي

٤٠ – في عام ٢٠١٨، كان على الأقل ٦٠٩ أشخاص كبار، من بينهم أربعة رجال، وكذلك ٤٣٦ فتاة وأربعة صبيان ضحايا للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وأنتجت النزاعات المسلحة في الجزء الشرقي من البلد ظروفا أفضت إلى ارتكاب العنف الجنسي، لا سيما من قبل جنود من القوات المسلحة الكونغولية في أوفيرا، بكيفو الجنوبية، وبيني، بمقاطعة كيفو الشمالية، وكابامباري، بمقاطعة مانييما، وكذلك أعضاء آخرين من قوات الأمن الوطني في مقاطعة كاساي. ووثقت البعثة زيادة نسبتها ٣٤ في المائة في عدد الحالات التي ارتكبتها جهات فاعلة حكومية في عام ٢٠١٨ مقارنة بعام ٢٠١٧.

٤١ – وفي إقليمي ماسيسي وروتشورو (مقاطعة كيفو الشمالية)، قامت جماعات مسلحة، بما في ذلك فصيل مابينزي من تحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذي سيادة، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وجماعة ماي ماي – فصيل نياتورا، وجماعة ماي ماي ندوما للدفاع عن الكونغو – فصيل التجديد، بالانتقام من المدنيين بمهاجمة القرى وارتكاب الاغتصاب والاغتصاب الجماعي ضد النساء. وفي حالتين على الأقل، أدى الاغتصاب الجماعي إلى وفاة الضحيتين. وفي إقليمي شابوندا وموينغا (بمقاطعة كيفو الجنوبية)، استهدفت فصائل رايا موتومبوكي من جماعة ماي – ماي قرى في مناطق تعدين الذهب وارتكبت عمليات اغتصاب جماعي. وفي مقاطعة أويلي العليا، رافقت الزيادة في أنشطة ما يشتبه في أنها عناصر من جيش الرب للمقاومة حالات اغتصاب واختطاف للنساء.

زاي – حماية الطفل

٤٢ – تحققت البعثة، من خلال آلية الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح، من ١٤٤ انتهاكا من الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وكان هناك ما لا يقل عن ١٣٧ طفلاً، من بينهم ٣٠ فتاة، فروا من الجماعات المسلحة أو فُصلوا عنها. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، وقع قائدا جماعتين مسلحتين إعلانين أحاديي الجانب التزما بموجبهما بإنهاء ومنع تجنيد الأطفال وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل، مما رفع مجموع عدد الموقعين على مثل هذه الإعلانات إلى عشرة.

٤٣ – وفي عام ٢٠١٨، تم تسريح ٢٥ في المائة من الأطفال المنفصلين عن ذويهم (٥٥٠ طفلا) طوعا من قبل قادتهم، ونتج ذلك مباشرة عن جهود الدعوة التي بذلتها البعثة. وفي عام ٢٠١٨ أيضا، استمر عدد الهجمات على المدارس والمستشفيات في الارتفاع، حيث بلغ مجموع الهجمات الموثقة إلى ١٥٣ هجمة، بما في ذلك ١١٨ هجمة في مقاطعة إيتوري، وارتُكب معظمها في سياق النزاع العرقي بين طائفتي الهيما والوليندو في إقليم دجوغو.

ثالثا – نشر البعثة وتنفيذ ولايتها

ألف – الحوار الاستراتيجي واستراتيجية الخروج

٤٤ – قال الرئيس تشيسيكيدي، في خطاب ألقاه أمام أعضاء السلك الدبلوماسي في كينشاسا في ١٥ شباط/فبراير، إن الحكومة ستدعم التخفيض التدريجي المزمع لبعثة الأمم المتحدة، مع الأخذ في الاعتبار تطور الحالة الأمنية، من خلال المشاركة الكاملة في وضع استراتيجية خروج مشتركة وإحداث

التحول التدريجي للبعثة في إطار الحوار الاستراتيجي. وفيما يتعلق بتجديد ولاية البعثة، أضاف أن الحكومة ستدعو، خلال المشاورات، إلى إعادة تشكيل البعثة من خلال تغيير نوعي لحجم قواتها، التي يجب أن تكون أقل عددا ولكن أفضل تجهيزا وخبرة في الحرب غير المتناظرة من أجل القيام، بالتعاون مع القوات المسلحة الكونغولية، بتعقب الجماعات المسلحة، التي لا تزال تشكل التهديد الرئيسي للمدنيين.

٤٥ - وستقوم البعثة بإجراء مشاورات مع الحكومة بشأن وجود البعثة وأولوياتها في المستقبل، تمشيا مع توصيات الاستعراض الاستراتيجي للبعثة الذي أجري في عام ٢٠١٧ وولاية البعثة في فترة ما بعد الانتخابات.

باء - الاستعدادات لمواجهة المخاطر المرتبطة بالعملية الانتخابية

٤٦ - واصلت البعثة مواجهة المخاطر المرتبطة بالعملية الانتخابية. ففي الفترة من ١١ إلى ١٤ كانون الثاني/يناير، وردا على اندلاع العنف في كيكويت بمقاطعة كويلو، في أعقاب إعلان اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في ١٠ كانون الثاني/يناير عن النتائج المؤقتة، أوفدت البعثة فرقة متنقلة للرصد والاستجابة لتقييم الحالة، وتحديد التهديدات ضد السكان المدنيين، وتقديم توصيات بشأن الإجراءات التي يتعين اتخاذها. وفي وقت لاحق، نشرت البعثة مؤقتا فريقا من موظفي حقوق الإنسان وموظفي الشؤون المدنية في المنطقة للتحقيق في ادعاءات بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان ودعم الجهود الرامية إلى نزع فتيل التوترات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذت الفرقة المتنقلة للرصد والاستجابة بعثات ميدانية مماثلة وبذلت مساعيها الحميدة في أربع مقاطعات أخرى.

٤٧ - وواصل كل من قوة البعثة وعنصر شرطة البعثة تقديم الدعم لقوات الأمن الوطني فيما يتعلق باستخدام التدابير غير الفتاكة لإدارة النظام العام وفي إنشاء آليات الإنذار المبكر بمخاطر العنف الانتخابي. وبغية التخفيف من خطر العنف في بيني وبوتمبو، بمقاطعة كيفو الشمالية، حيث أجِّلت الانتخابات، أطلق عنصر الشرطة دورة تدريبية مدتها خمسة أيام بشأن أمن الانتخابات من أجل ٢٠٠ ضابط شرطة في ١٨ شباط/فبراير.

٤٨ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، قام عنصر الشرطة التابع للبعثة بتدريب ٨٣٢ ٢ ضابط شرطة، من بينهم ٢٥٧ ضابطة، على حفارة المجتمعات المحلية، وإدارة حركة المرور على الطرق، وجمع المعلومات، ومنع الاستخدام المفرط للقوة خلال المظاهرات، والعنف الجنسي والجنساني.

جيم - النهج الشامل إزاء حماية المدنيين

الاستراتيجيات على نطاق البعثة

٤٩ - واصلت البعثة تنفيذ استراتيجيات محددة الأهداف ترمي إلى التصدي للتهديد الذي يشكله تحالف القوى الديمقراطية وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري. وبدأت البعثة في تنقيح استراتيجيتها المحددة الأهداف بشأن تحالف القوى الديمقراطية، بهدف تحسين آليات الإنذار المبكر والاستجابة، فضلا عن تبادل المعلومات وتحليلها. وكان وضع الصيغة النهائية لطرائق عمل مواقع ما قبل التجميع الثلاثة لعناصر قوات المقاومة الوطنية في إيتوري المنزوعة السلاح وطرائق الاجتماع الذي عقد بين حاكم مقاطعة إيتوري وقيادة قوات المقاومة الوطنية في إيتوري في ٢٢ كانون الثاني/يناير خطوة هامة في الاتجاه الصحيح. وترمي استراتيجية أخرى يجري وضعها إلى التصدي للأنشطة المزعزعة للاستقرار للجماعات المسلحة الرئيسية والأخطار التي تهدد السكان المدنيين في المناطق الحدودية لمقاطعات مانييما وكيفو الجنوبية وتنجانيقا.

٥٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بتدمير ٣٣ قطعة ذخائر غير منفجرة، وتركيب ٣٥٩ خزينة في مقاطعات كاتانغا العليا وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وتنجانيقا، من أجل التخزين الآمن لـ ٤٤٥ ٤ سلاحا.

٥١ - وفي كانون الثاني/يناير، تلقت البعثة ٥٠١ إنذار من شبكات الإنذار المحلية التابعة لها، ونتج عن ٩٣ في المائة منها استجابة من الحكومة أو البعثة أو كلتيهما. وكانت الإنذارات التي لم تنتج عنها استجابة منبثقة في الغالب من مناطق نائية أو مناطق كانت تغطية وقدرات الدولة فيها في المجال الأمني محدودة.

الاستجابات على المستوى الميداني

٥٢ - في مقاطعة كيفو الشمالية، تواصلت ما يشتبه في أنها هجمات لتحالف القوى الديمقراطية تستهدف المدنيين في إقليم بيني. وردا على هذه التهديدات المتعلقة بالحماية، قامت البعثة بدوريات مكثفة وعمليات نشر مؤقتة في أضعف أحياء مدينة بيني والقرى المحيطة بها. وفي ٨ شباط/فبراير، أجرت البعثة أيضا عملية هجومية ضد تحالف القوى الديمقراطية في غابة مايانغوزي الواقعة في الضواحي الشمالية الشرقية لمدينة بيني، وذلك لصد الجماعة ومنعها من الوصول إلى المراكز السكانية وقطع خطوط إمداد تحالف القوى الديمقراطية. وعلاوة على ذلك، واصلت البعثة تقديم الدعم للشرطة، عن طريق تنظيم دوريات مشتركة، في الجهود الرامية إلى الحد من انعدام الأمن في الأحياء الضعيفة في بيني وبلدة أويتشا. وفي الجزء الجنوبي من المقاطعة، ظلت الأنشطة المزعزعة للاستقرار التي تقوم بها الجماعات المسلحة الكونغولية، بما في ذلك توسع جماعة ماي ماي ندوما للدفاع عن الكونغو - فصيل التجديد، المصدر الرئيسي للشواغل المتعلقة بالحماية. وفي هذا الصدد، عملت البعثة مع أصحاب المصلحة المحليين على التخفيف من المخاطر التي تهدد السكان المدنيين، وشجعت فصيل التجديد على الإفراج عن الأطفال المجندين في صفوفه.

٥٣ - وفي مقاطعات كيفو الجنوبية ومانييما وتنجانيقا، كثفت البعثة الجهود الرامية إلى تشجيع جماعة ماي ماي - فصيل ياكوتومبا والميليشيات التابعة له على الاستسلام ونزع سلاحها. وواصلت البعثة تحسين الحماية وآليات الإنذار المبكر في المناطق الرئيسية. كما أنشأت ودعمت لجان حماية محلية في مقاطعتي كيفو الجنوبية ومانييما. وفي مانييما، نشرت البعثة سلسلة من بعثات التقييم المشتركة، مما أسفر عن إنشاء شبكتين جديدتين من شبكات الإنذار المحلية.

٥٤ - وفيما يتعلق بعناصر المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية ومعاليهم، ومرافقيهم المدنيين الآخرين، راقبت البعثة عن كثب تحركاتهم عبر الاستطلاع الجوي؛ وأوفدت بعثات تقييم مشتركة ووحدات قتالية جاهزة للتدخل من أجل ردع العدوان ضد السكان المدنيين؛ وقامت بالتنسيق مع القوات المسلحة الكونغولية بشأن مسار العمل مستقبلا وقدمت لها المشورة في هذا الشأن؛ وكثفت الأنشطة الرامية إلى تشجيع الجماعة على الاستسلام والعودة إلى رواندا.

٥٥ - وفي مقاطعة تنجانيقا، قامت البعثة بالدعوة من أجل نشر جنود من القوات المسلحة الكونغولية للتصدي لهجمات جماعة ماي ماي - فصيل فيمبو نا فيمبو ضد السكان المدنيين في جنوب بلدة كاليمي، مما أدى إلى تحقيق الاستقرار في المنطقة وعودة المشردين داخليا في منتصف كانون الثاني/يناير، وأمنت الطريق بين كاليمي وكابويلا للسماح بحرية التنقل، بما في ذلك للعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. ونتج عن مبادرات الحوار المجتمعي بين طائفتي اللوبا والتوا طلب شيندانو بيتونتو، زعيم جماعة

ماي ماي – فصيل فيمبو نا فيمبو، البعثة بتيسير استسلامه وحوالي ٦٠٠ عنصر من الجماعة. وفي وقت لاحق، تلقت البعثة طلبين مماثلين من فصيلين مرتبطين بجماعة ماي ماي – فصيل موندوسي.

٥٦ – وفي إقليم دجوغو بمقاطعة إيتوري، أبقت البعثة على عمليات نشر القوات في منطقتين من مناطق الاضطراب المحتملة لحماية السكان وتيسير إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. وفي المناطق الـ ٥٦ الأكثر تضررا من العنف الطائفي، نُفذت مبادرات حوار، شملت الزعماء التقليديين وممثلين عن النساء والشباب وكانت ترمي إلى تحديد الأسباب الجذرية ووضع آليات لحل التوترات بين المجتمعات المحلية في المناطق المجاورة.

٥٧ – وفي منطقة كاساي، ولتفادي العنف المحتمل أن يقع بعد الانتخابات، قامت البعثة بعقد ثلاث مناسبات توعية كبيرة، في ٣ و ١٠ و ١٦ كانون الثاني/يناير، وأجرت دوريات يومية مشتركة مع قوات الأمن الوطني في بلدة كانانغا وضواحيها، وأرسلت وحدات قتالية جاهزة للتدخل إلى المناطق التي يحتمل أن تشهد توترا أمنيا أثناء الانتخابات في المنطقة. وفي أعقاب الانتخابات التي أجريت في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، عقدت البعثة مناقشات مع السلطات المحلية وقادة كامووينا نسابو بغية تشجيع استسلام ميليشيات كامووينا نسابو. وقدمت البعثة أيضا الدعم والمشورة بشأن بذل جهود التسريح، بطرق منها إيفاد بعثة فنية إلى كانانغا في الفترة من ٤ إلى ٦ شباط/فبراير. وفي كاساي الوسطى، واصلت البعثة نشر وحدة قتالية جاهزة للتدخل في كاماكو لدعم استئناف تقديم المساعدة الإنسانية وتيسير الجهود التي تبذلها البعثة من أجل دعم الحوار بين المجتمعات المحلية.

دال – نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ونزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج

٥٨ – قامت البعثة بتجهيز ملفات ما مجموعه ١١٦ فردا من أفراد الجماعات المسلحة الأجنبية، وكذلك ٣٠ مقاتلا كونغوليا، وضمنت إطلاق سراح ٢٧ طفلا. ومن بين هؤلاء الأفراد البالغ عددهم ١١٦ فردا، أعادت البعثة ١٢ مقاتلا سابقا ومعاليهم إلى رواندا، وستة مقاتلين سابقين ومعاليهم إلى بوروندي، وأحالت ١٨ مدنيا إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وفيما يتعلق بالمقاتلين الأجانب، في كانون الثاني/يناير، اجتمعت البعثة مع لجنة رواندا المعنية بالتسريح وإعادة الإدماج، فضلا عن مقاتلين سابقين في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ومعاليهم الذين أعيدوا إلى وطنهم من معسكرات التجميع الثلاثة السابقة في كانيوباغونغا، وكيسانغاني، ووالونغو، وأعدت مواد توعية، تم بثها في وقت لاحق في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتشجيع استسلام المزيد من عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وقامت البعثة أيضا بتكثيف أنشطة التوعية المتعلقة بنزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج التي تستهدف عناصر المجلس الوطني للتجديد والديمقراطية.

٥٩ – وفي ٢٦ شباط/فبراير، تمت إعادة ٥٧ مقاتلا سابقا من حركة ٢٣ مارس وعشرة من معاليهم من أوغندا إلى وطنهم جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٦٠ – وكانت هناك عدة نداءات تلقائية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والتدابير ذات الصلة من جانب أعضاء الجماعات المسلحة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لا سيما في أعقاب إجراء الانتخابات. وفي ظل هذه الخلفية، أعربت السلطات الوطنية الجديدة عن اهتمامها بالعمل مع البعثة من أجل تحديد نهج لنزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. ويبدو أن أسباب الإعراب

التلقائي عن الدعم لتسريح عناصر الجماعات المسلحة تختلف من منطقة إلى أخرى، وتظل الحالة غير قابلة لأن يتنبأ بها. وفي ١٥ كانون الثاني/يناير، طالب أفراد من ميليشيات كامونا نسابو بإتاحة فرص التسريح، محليا، في كانانغا، بمقاطعة كاساي. وفي وقت لاحق، وتحديدا في ١٩ كانون الثاني/يناير، سلم ٢٦٥ عنصرا من ميليشيات كامونا نسابو أسلحتهم، فانضافوا إلى ٦٠٠ عنصر سلموا أنفسهم في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ في محلية تشيكولا، بإقليم ديبايا. وتحسبا للمزيد من النداءات للتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج وما يرتبط بها من تدابير، أوفدت بعثة الأمم المتحدة بعثة فنية إلى كانانغا في ٢٩ كانون الثاني/يناير، بناء على طلب الحاكم، والتقت بممثلين كبار عن ميليشيات كامونا نسابو.

٦١ - وقامت البعثة بتوسيع وتعزيز نطاق برنامجها للحد من العنف المجتمعي. وفي هذا الصدد، شرعت البعثة في تنفيذ ١٤ مشروعا جديدا في شباط/فبراير، انضافت إلى مشاريعها الـ ٤٢ الجارية.

هاء - تحقيق الاستقرار

٦٢ - وضعت الأمانة الفنية للاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار، التي تتألف من وحدة دعم الاستقرار التابعة للبعثة والبرنامج الوطني لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار، برنامجا لإعادة الإدماج في المجتمع مدته ١٨ شهرا من أجل تسريح عناصر الجماعات المسلحة التابعة لقوات المقاومة الوطنية في إيتوري في جنوب إيرومو، بمقاطعة إيتوري، بدعم مالي قدره ٣,٧ ملايين دولار من صندوق الاتساق في تحقيق الاستقرار. ومددت اللجنة الفنية للاستراتيجية الدولية أيضا مشروعها للحوار الديمقراطي في كيتشانغا، بمقاطعة كيفو الشمالية، لفترة إضافية مدتها ١٢ شهرا، وقامت وحدة دعم الاستقرار بالأعمال التحضيرية للشروع في عملية اختيار تنافسي من أجل مشروع ثامن لتحقيق الاستقرار يندرج في إطار الاستراتيجية الدولية، سينفذ في دجوغو، بمقاطعة إيتوري.

واو - التقدم المحرز في تعديل أولويات البعثة ووضعها ووجودها

٦٣ - واصلت البعثة التركيز على تقديم الدعم للعملية السياسية وكذلك بذل مساعيها الحميدة عقب إجراء الانتخابات وتنصيب الرئيس الجديد. وظل تركيز البعثة في عملياتها على تنفيذ المهام المتصلة بحماية المدنيين، والحد من التهديدات التي تشكلها الجماعات المسلحة، وتقييم حالة حقوق الإنسان بهدف تعزيز احترام حقوق الإنسان، وفتح المجال السياسي، ومكافحة الإفلات من العقاب.

٦٤ - وفي أعقاب الانتخابات التي أجريت في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، قامت البعثة بتقليص عدد موظفي الانتخابات الميدانيين والمواد المتعلقة بالانتخابات في شباط/فبراير ٢٠١٩، ما عدا في بيني، لكفالة التنسيق بشأن الانتخابات التشريعية المؤجلة سواء على الصعيد الوطني أو على مستوى المقاطعات. وتم الاحتفاظ أيضا ببعض القدرات لتقديم الدعم الفني فيما يتعلق بالمسائل الانتخابية المتبقية.

٦٥ - وفيما يتعلق بوضع العناصر النظامية للبعثة، أحرزت كتائب البعثة الخمس القابلة للنشر السريع تقدما كبيرا في تحقيق القدرة التشغيلية الكاملة وتوفير الحماية، لا سيما من خلال عمليات النشر القصيرة الأجل في المناطق التي تكون فيها المخاطر التي تهدد المدنيين كبيرة. ففي كاليمي، بمقاطعة تنجانيقا، أصبحت الوحدة الإندونيسية مجهزة تجهيزا كاملا وتشتغل بكامل طاقتها منذ ٣١ كانون الثاني/يناير. ولا تزال الكتيبة المغربية القابلة للنشر السريع في مقاطعة كاساي تنتظر آخر تسليم للمعدات المتبقية.

٦٦ - وواصل عنصر الشرطة التابع للبعثة الإبقاء على وحدة شرطة مشكلة على أهبة الاستعداد في غوما من أجل الاستجابة السريعة للحوادث الأمنية، إذا لزم الأمر. وعلاوة على ذلك، واصلت البعثة نشر: وحدة شرطة مشكلة واحدة في بيني، كانت تدعمها فصيلتان إضافيتان تابعتان لوحدات الشرطة المشكلة؛ وثلاثة وحدات شرطة مشكلة في كينشاسا؛ ووحدة شرطة مشكلة واحدة في لوبومباشي، ووحدة شرطة مشكلة واحدة في كيسانغاني.

٦٧ - وواصلت البعثة تقديم الدعم إلى الحكومة وأصحاب المصلحة الوطنيين الرئيسيين في تعزيز الإدارة الرشيدة لقطاع الأمن، بطرق منها تقديم الدعم في وضع خطة العمل الخمسية الجديدة للشرطة الوطنية.

زاي - تقييم أداء الأفراد النظاميين التابعين للبعثة في مجال حماية المدنيين

٦٨ - من أجل كفالة التنفيذ الفعال لولاية البعثة المتمثلة في حماية المدنيين، قامت قيادة البعثة بخمس زيارات ميدانية لإجراء تقييم شامل للقوات، وفقا لسياسة ضمان التأهب العملياتي وتحسين الأداء. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرى تفتيش وتقييم ١١ وحدة باستخدام عدة معايير، منها دعمها لتنفيذ الولاية، والجوانب المتصلة بالقيادة والتحكم، والتدريب والانضباط، واستمرارية القدرات اللوجستية، والدعم الطبي. وبين التقييم أن تسعا من هذه الوحدات أظهرت جاهزية تشغيلية وأداء في تنفيذ المهام المنوطة بها فيما يتعلق بحماية المدنيين يبعثان على الرضا. واعتُبرت وحدة من هذه الوحدات بأنها تحتاج إلى مزيد من التحسين. ولم يتم بعد وضع الصيغة النهائية لتقرير تقييم واحد. ولتحسين معايير التشغيل، وضعت قيادة القوة تدابير تدريبية وتنفيذية ولوجستية مختلفة لتعزيز قدرة الوحدات على تنفيذ الولايات بفعالية وكفاءة. كما تم التشديد على التدريب المتصل بتخطيط العمليات الهجومية المشتركة وتنفيذها.

حاء - سوء السلوك الجسيم، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان

٦٩ - واصلت البعثة إنفاذ سياسة عدم التسامح إطلاقاً بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي تتبعها الأمم المتحدة، وذلك بين جميع الموظفين، بتعاون وثيق مع الشركاء المعنيين. وفي إطار الجهود الرامية إلى منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، نظمت أنشطة توعية جماعية استهدفت السلطات المحلية وقوات الأمن والطلبة/التلاميذ والجماعات الشبابية والنسائية. وعلاوة على ذلك، نُفذت بنجاح ثلاثة مشاريع ممولة من الصندوق الاستئماني لدعم ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وقدمت المشاريع التدريب على المهارات المهنية لـ ٢٥٠ امرأة وفتاة مستضعفة، منهن ١٧ ضحية للاستغلال والانتهاك الجنسيين، في ساكي، وبوجوفو بمقاطعة كيفو الشمالية، وكافومو بمقاطعة كيفو الجنوبية.

٧٠ - واضطلعت البعثة أيضا بجهود ترمي إلى زيادة تعزيز الشبكات المجتمعية الحالية لتقديم الشكاوى، بهدف التصدي على نحو فعال لمسألة الاستغلال والانتهاك الجنسيين وتوفير آلية للإبلاغ الآمن للسكان المحليين. وأحيل ادعاء جديد واحد بحدوث استغلال وانتهاك جنسيين سُجل ضد أحد أفراد وحدة عسكرية تابعة للبعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى البلد المساهم بقوات المعني للتحقيق فيه. وأحيلت الضحية المزعومة إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان لتلقي الدعم والمساعدة.

طاء – الاعتبارات الجنسانية في تنفيذ الولاية

٧١ – استنادا إلى النتائج المؤقتة، تشغل النساء، على الصعيد الوطني، ٥٢ مقعدا في الجمعية الوطنية و ٧٢ مقعدا في مجالس المقاطعات. وإضافة إلى ذلك، قامت البعثة في بيني، وبوكافو، وبونيا، وبوتمبو، وغوما، وكينشاسا ولوبومباشي بتدريب ٢٦٥ صحفيا على التغطية العادلة وغير المتحيزة جنسيا للانتخابات. وفي الفترة من ٢٥ كانون الثاني/يناير إلى ٢ شباط/فبراير، قامت البعثة بالدعوة، إلى جانب ٧٤ زعيما تقليديا في بوكافو، وغوما، وكانانغا وكينشاسا ومبانزا – نغونغو، من أجل الاختيار المشترك لزميلاتهم الزعيمات التقليديات في مجالس المقاطعات، وفقا للأحكام ذات الصلة من قانون الانتخابات، التي تدعو إلى التناوب على أساس الأصل الإثني ونوع الجنس. وقام الزعماء التقليديون بتوقيع خطاب نوايا تعهدوا فيه بالاختيار المشترك لزعيمات، ونتيجة لذلك تضاعف عدد الزعيمات التقليديات في الدورة الانتخابية.

ياء – سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم

٧٢ – في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٢٢ شباط/فبراير، سُجّلت في جميع أرجاء جمهورية الكونغو الديمقراطية ١٠٩ حوادث متعلقة بالأمن والسلامة أثرت على موظفي الأمم المتحدة وأفرادها النظاميين وأصولها وعملياتها. وشملت هذه الحوادث ٥٥ من الحوادث المرتبطة بالجرائم، و ٣٨ من الحوادث المتعلقة بالأخطار، و ١٢ حالة من حالات الاضطرابات المدنية، وأربع حالات متعلقة بالنزاع المسلح.

كاف – الجوانب المالية

٧٣ – خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٩٣/٧٢، مبلغ ١ ١١٤,٦ مليون دولار للإنفاق على البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩. وحتى ٢٦ شباط/فبراير، بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ٣٤٧,٦ مليون دولار. وبلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في التاريخ نفسه ما قدره ٣ ٠٨١,٣ مليون دولار.

رابعا – ملاحظات

٧٤ – يشكل إجراء الانتخابات والانتقال السلمي للسلطة، الذي تميز بتنصيب فيليكس تشيسيكيدي رئيسا لجمهورية الكونغو الديمقراطية، نقطة تحول هامة في تاريخ البلد وفي تنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وأرحب بكون المرشحين الذين كانوا يطعنون في نتائج الانتخابات لجئوا إلى الوسائل القانونية، وبأن الحالة الأمنية في البلد ظلت هادئة إلى حد كبير.

٧٥ – وأرحب بالدعم المقدم من الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والشركاء الدوليين خلال العملية الانتخابية، وأحثهم على مواصلة المشاركة في فترة ما بعد الانتخابات بغية تعزيز الاستقرار والحكم الديمقراطي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأشجع أيضا السلطات الكونغولية والشركاء الإقليميين على اتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز التعاون وعلاقات حسن الجوار بين بلدان منطقة البحيرات الكبرى، بما في ذلك في مكافحة الجماعات المسلحة والسعي إلى تحقيق التكامل الاقتصادي.

٧٦ - وأشعر بالتفاؤل إزاء الإشارات الأولية التي بعثها الرئيس تشيسيكيدي بشأن أولوياته، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان والنهوض بها، والحاجة إلى تعزيز التنمية الاقتصادية - الاجتماعية، والقضاء على الفساد، والتصدي لآفة الجماعات المسلحة، والشروع في إصلاحات هادفة لقطاع الأمن وتعزيز العلاقات الجيدة في جميع أنحاء المنطقة. وستحتاج الحكومة الجديدة، لدى تشكيلها، إلى وقت لتحديد جدول أعمالها وأفضل السبل التي يمكن بها للأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الخارجيين أن يدعموا تحقيق أهدافها الرئيسية. وفي هذا الصدد، تتطلع الأمم المتحدة إلى العمل عن كثب مع الرئيس تشيسيكيدي وفريقه لرسم طريق واضح وجدي إلى الأمام من أجل دمج عمليات البعثة والتخفيض التدريجي للبعثة وخروجها.

٧٧ - وأحيط علما أيضا بالمؤشرات المشجعة المنبثقة عن عدة جماعات مسلحة، لا سيما الميليشيات في منطقة كاساي، بشأن استعدادها للخضوع لعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المجتمع بعد العملية الانتخابية. وتشكل التطورات الأخيرة في منطقة كاساي فرصة فريدة لمعالجة مشكلة الجماعات المسلحة في ذلك الجزء من البلد بشكل مستدام. وتوجد فرص مماثلة في مقاطعتي تنجانيقا وإيتوري، حيث عملية نزع سلاح قوات المقاومة الوطنية في إيتوري جارية. وأدعو السلطات المعنية إلى اغتنام هذه الفرص، وتشجيع وتيسير إعادة الإدماج في المجتمع، والسعي إلى المساءلة عن الانتهاكات حيث تكون قد حدثت.

٧٨ - وفي الوقت نفسه، لا يزال يساورني القلق إزاء المعدل المرتفع لانتهاكات حقوق الإنسان والعنف الطائفي في مقاطعة كيفو الشمالية، ومنطقة كاساي ومقاطعة تنجانيقا، فضلا عن أعمال العنف الأخيرة التي وقعت في يومبي، بمقاطعة ماي - ندومبي. ولا يزال استمرار هجمات تحالف القوى الديمقراطية في كيفو الشمالية أيضا مصدر قلق عميق. وبالنظر إلى استمرار الحالة الإنسانية الصعبة في أجزاء من البلد، أجدد دعوتي للجهات المانحة إلى الوفاء بالتزاماتها من أجل سد الثغرة في تمويل أعمال المساعدة الإنسانية في أقرب وقت ممكن.

٧٩ - وأثني مرة أخرى على حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لجهودها ودورها القيادي في مكافحة تفشي مرض فيروس إيبولا في إقليم بيني. ولا تزال منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك منظمة الصحة العالمية وشركاؤها، ملتزمة بمساعدة الحكومة في معالجة ضحايا المرض، ومنع وقوع المزيد من العدوى، بغية القضاء على الوباء قضاء مبرما.

٨٠ - واتخذت التطورات السياسية منذ الانتخابات منعطفا إيجابيا إلى حد كبير وتظل الحالة الأمنية، على الرغم من هشاشتها، هادئة. ومن الواضح أن استمرار نشر البعثة، بما في ذلك لواء التدخل، لا يزال أمرا أساسيا لدعم العملية السياسية وحماية المدنيين ومساعدة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في التصدي للتحديات السياسية والأمنية المتبقية التي يواجهها البلد. وفي الوقت نفسه، وبما أنه تم تحقيق نقل سلمي للسلطة التنفيذية عن طريق الانتخابات، أعتقد أن البعثة ينبغي أن تبدأ عملية دمج العمليات المتوخاة في تقريري الخاص عن الاستعراض الاستراتيجي للبعثة (S/2017/826)، حتى وإن كانت التطورات غير المتوقعة، مثل رغبة بعض الجماعات المسلحة في إلقاء السلاح ورغبة الحكومة في التعاون مع البعثة بشأن التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج وغيرها من المسائل، تشير إلى أن تخفيضا أقل كبرا مما كان متوقعا في البداية قد يكون ضروريا.

٨١ - ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة بالعمل مع حكومة وشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية لتوطيد المكاسب الكبيرة التي تحققت حتى الآن ووضع الأسس لتحقيق الاستقرار والتنمية الدائمين. ولذلك، أوصي بأن يجدد مجلس الأمن ولاية البعثة لفترة عام واحد، حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٢٠، مع التركيز على دعم الانتقال السلمي في جميع مستويات الحكومة، ومواصلة تنفيذ نهج شامل إزاء حماية المدنيين وحقوق الإنسان، وتعزيز التعاون الإقليمي، ولا سيما فيما يتعلق بمسألة الجماعات المسلحة الأجنبية. وأود أيضا أن أوصي بإدخال تعديل على وجود البعثة ليعكس هذه الأولويات من خلال تخفيض لوجودها في المقاطعات الغربية حيث تحديات الحماية أقل شدة، ولا سيما في أعقاب إجراء الانتخابات. وفي السياق نفسه، أقترح تخفيض القوام الحالي للأفراد النظاميين في البعثة بـ ٦٠٠ ١ فرد من الأفراد العسكريين، و ٣٥ فردا من أفراد الشرطة ووحدة شرطة مشكلة واحدة. كما أقترح تخفيض عدد المراقبين العسكريين بنسبة ٣٠ في المائة. ومع ذلك، إذا ما قرر مجلس الأمن أنه من الضروري الإبقاء على البعثة بمستويات القوات وأفراد الشرطة الحالية، فسيتحتم إتاحة الموارد المناسبة لتمكين البعثة من الاضطلاع بالمهام المنوطة بها.

٨٢ - وفي الختام، أود أن أشكر ممثلتي الخاصة، ليلى زروقي، على دورها القيادي القوي وتفانيها، وجميع موظفي بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفريق الأمم المتحدة القطري وكذلك البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة على التزامهم تجاه جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أيضا أن أثني على جهود المنظمات الإقليمية والشركاء الثنائيين والمتعدّدي الأطراف والمنظمات غير الحكومية على ما يقدمونه من دعم متواصل إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

Map No. 4412 Rev. 32 UNITED NATIONS
March 2019 (Colour)

Office of Information and Communications Technology
Geospatial Information Section